

## قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (14) لسنة (2018م)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الخميس 28 ربيع الأول 1440 هجرية، الموافق 2018/12/6 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد محمد العرشي  
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف علي الجند

= = =

3. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلحي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة فيصل زابن البورعي

ضد

الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف فرع م/صعدة في المناقصة رقم (2) لسنة 2018م الخاصة بتوريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لمشروع مياه سهلة والقابل بتمويل من منظمة اليونيسف (تمويل اجنبي 100٪)، وكذا المناقصتين رقم (1،4) الخاصتين بمشروع الأزقوم والجباب.

### الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

**أولاً:** بتاريخ 2018/11/19م تقدمت الشاكية بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف فرع م/صعدة تضمنت ان الشاكية كانت قد تقدمت للمناقصتين العامتين رقم (2و3) لعام 2018م والخاصتين بتوريد ونقل وتركيب وتشغيل وحدة ضخ متكاملة تعمل بالمنظومة الشمسية لمشروع مياه سهلة والقابل - الحصن بني عوير، ولم يتم الإرساء عليها، وإنما تم الإرساء للأربع المناقصات وهي (1و2و3و4 لعام 2018م) على المورد آل صالح للتجارة، وهذا مخالف لشروط إعلان المناقصة، حيث جاء في أحد شروط إعلان المناقصات (بأن اللجنة غير ملزمة بأقل الأسعار ولن يتم ترسية أكثر من عطاءين على مقاول واحد)، والشاكية كانت ملتزمة بشروط الإعلان وذلك بتقديمها عطاءين فقط، حيث كانت لديها القدرة المالية والفنية على الدخول في جميع المناقصات المعلنة، كما تم الترسية بتكلفة أقل من التكلفة التقديرية بنسبة 24٪ في احد العطاءين والعطاء الآخر أقل من التكلفة التقديرية بنسبه 18٪، ودون إصدار تقرير مالي وفني يبين اسباب ذلك، وهذا مخالف لنص المادة (185) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات، وأن ذلك سيكون على حساب التنفيذ وعلى حساب المواصفات الفنية للمشروع، والجهة مالكة المشروع اعترفت بعدم إجرائها ذلك، كذلك تفيد الشاكية بأنها متقيدة بكافة الشروط والمواصفات الفنية الخاصة بتنفيذ المشروعين. وطلبت الشاكية في نهاية شكواها من الهيئة إنصافها والتوجيه الى الجهة بالتالي:

